الطلبة وارتياد مقاهي الانترنت

مخداني نسيمة : أستاذة التعليم العالي
كلية علوم الانسانية والاجتماعية
جامعة الجزائر2

ملـــخـص:

يعد موضوع ثقافة الطالب من المواضيع المحورية في علم الإجتماع الثقافي، التي تشكل إنشغالاً جوهريًا ومركزيًا، بالنسبة للعديد من المقاربات في العلوم الإجتماعية، حيث تؤدي دراسته إلى إدراك دلالات محوريّة، تفسر جانبًا مهمًا من الممارسات الثقافية السائدة في المجتمع.

كما يعتقد البعض أن موضوع ثقافة الطالب، موضوع روتيني والبحث فيه إجتراري، لكن هذه مغالطة كبيرة، لأننا لا زلنا نجهل الكثير عن الطلبة وعالمهم، بسبب غياب تراكم معرفي ثري، يقدم لنا تصورًا شاملاً وكاملاً عن هذه الشريحة من المجتمع لذلك سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على ظاهرة ثقافية مهمة وهي ارتياد الطالب الجامعي لمقاهي الانترنيت، كما تعتبر هذه المؤسسة الاجتماعية مجالا اجتماعيا وثقافيا وترفيهيا والتي من شأنها أن توفر المناخ التربوي الفعال الذي يساعد على إثارة إهتمام الطلاب وتحفيزهم ومواجهة ما بينهم من فروق فردية بأسلوب فعال.

Résumé :

La culture de l'étudiant est un des sujets centraux dans la sociologie culturelle, qui constitue une préoccupation essentielle et centrale de beaucoup d'approches en sciences sociales, où son étude explique un aspect important des pratiques culturelles prévalant dans la société.

Comme pour certains, le sujet de la culture de l'étudiant, est un sujet de routine, mais c'est une grande erreur, parce que nous ne connaissons pas beaucoup de choses sur les étudiants et leurs réale, à cause de l'absence d'accumulation de connaissance riche, qui nous fournit une vision cognitive complète sur cette catégorie de la société. donc, nous essayerons, dans cet article d'éclaircir ce phénomène culturel important : l'accès de l'étudiant universitaire aux cyber cafés .Ont considérant cette institution comme un espace sociale et culturel qui fourni un climat éducatif efficace qui attire l'intention de l'étudiant et il les motive et les aides à confronter différences individuelles d'une façon efficace.

الكلمات المفتاحية : ثقافة الطالب ، الممارسة الثقافية ، مقهى الانترنيت.

مقدمة :

أدى التطور المعرفي والانفجار العلمي الهائل، والتقدم التقني في النصف الثاني من القرن الماضي، إلى التزايد المستمر في كمية البيانات والمعلومات التي يتعامل معها الإنسان في شتى مجالات الحياة، الأمر الذي دفعه إلى البحث عن وسيلة لتخزين هذه المعلومات والبيانات، واسترجاعها واستثمارها بالشكل الأمثل. وهكذا بدأت بعض المجتمعات المتقدمة تتحول إلى ما يمكن أن نطلق عليه "المجتمعات المعلوماتية"، وهي مرحلة تعتبر امتداداً للمرحلة الصناعية، يعتمد فيها اقتصاد المجتمعات بصورة أساسية على "الصناعات المعلوماتية" وليس على الصناعات التقليدية. لذلك أصبح من المسلم به أن استيعاب المعرفة وإنتاجها يشكل أكبر محور للتنافس بين المجتمعات حاضراً ومستقبلاً. وأساس نجاحها يكمن في توفير حاجات أفرادها و بالتالي استقطاب ولائهم، وذلك بعدما أصبحت المعرفة في أيامنا هذه، العامل الأول في تقدم المجتمعات والارتقاء بشروط حياتها المادية والمعنوية. وهذا الاستيعاب، وما يتبعه من إنتاج وتداول مكثف للمعرفة، يشكل اليوم التحدي الرئيسي الذي تواجهه الثقافات في مجتمعاتنا المعاصرة. فالعصر الحديث يتطلب ثقافة : « تتميز أساسا بتحرك الطاقات الفكرية إلى سبل البحث العلمي والإبداع التقني، والذي يؤدي إلى تغير طرق التنظيم والتسيير وهذه الأخيرة تُؤدي إلى تغير في الحاجات لاجتماعية للأفراد »[1].

فثورة التكنولوجيا، وبالأخص الاتصالات والإنترنت، تؤثر على تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه، فالمجتمع و كذلك الإنسان الذي لا يسعى إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، سرعان ما يجد نفسه عاجزا عن ولوج الاقتصاد الجديد والمساهمة فيه.

وبما أن الجامعة هي المنتج الأول للمثقف في المجتمعات المعاصرة، والطلبة: «يعتبرون النواة المثقفة المستقبلية للمجتمع»[2].

فمن الضروري تسليط الضوء على الجامعة ووظيفتها الحيوية في إنتاج الرأسمال العلمي، فهي المؤسسة الأكاديمية، الشرعية والرسمية الوحيدة التي توكل لها مهمة التعريف بالإنتاج الثقافي من جهة، وتقييمه من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن هذا الأمر صعب التحقيق في الجزائر، نظرًا لضيق ما يعبر عنه في سوسيولوجيا الثقافة بـ "الحقل الثقافي"، من مبدعين ونقاد وناشرين وهيئات فكرية وأكاديمية، وجوائز تقديرية، وشبكات نشر وتوزيع، وجمهور وغير ذلك. ولعُزلتها عن السوق العربية للإنتاج العلمي والفكري، وضعف حركية البضاعة الثقافية بين البلدان العربية، ولمراهنة نخبها الحاكمة، وربما المثقفة على استيراد المنتجات العلمية والثقافية الغربية، ذات المستوى الرفيع حسب ما يشاع وما استقر في الأذهان.

والمطلوب هنا ليس إنتاج ثقافة مستقلة فورًا: « فالأمور التاريخية لا تتم هكذا، و لا بد من المرور بمرحلة الإجماع الإبداعي، الضروري للإطاحة بالإجماع المعادي للإبداع، ولفتح الطريق لظهور نموذج المبدع المنتظر »[3]، كشرط مسبق لتجاوز هذه الأوضاع.

ولتحقيق هذا الهدف، يجب على التدريس الجامعي أن يتجاوز عملية نقل المعارف والمعلومات الجاهزة إلى الطالب الجامعي، إلى عملية تعنى بنمو الطالب نموًا متكاملاً (عقليا ووجدانيا ومهاريا). لذلك فالمهمة الرئيسية في التدريس الجامعي هي تعليم الطلبة كيف يفكرون، لا كيف يحفظون المعارف، دون فهمها أو تطبيقها في الحياة، كذلك تعليمهم الإعتماد على النفس والشعور بالمسؤولية، والإنجاز، والمبادرة. ومناقشة الأمور عقليا، والاستمرار بالتعلم الذاتي.

وفي إعتقادنا، فإنّه يجب على الجامعة ألاّ تكتفي بإنتاج خطابات مثالية، ورؤى تجريدية وأطروحات عمومية، بل يجب عليها صياغة أفكار ملموسة، واقتراحات تطبيقية، وتنبؤات جريئة. لأن عمق المشكل يتجاوز الفكر، وبُعده الواقعي تخطى التناول النظري المحض.

وباعتبار موضوعنا يسلط الضوء على فئة الطلبة، فمن المهم الإشارة إلى أنه من الصعب تحديد الخصائص السوسيولوجية لجمهور الطلبة، وبناء مجموعات فرعية متجانسة، ووجيهة، في جامعة تتمفصل فيها طلبات وعروض متعددة ومتشتتة، لأن طلبة الجامعات المعاصرة ينحدرون من أصول اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة. بالإضافة إلى أن استعداداتهم وقدراتهم متفاوتة، وأهدافهم و طموحاتهم متباعدة.

1-التعريف بجامعة الجزائر:

أنشئت جامعة الجزائر سنة 1909 بموجب قانون 30 ديسمبر، وقد كانت مدرسة الطب أول ما أنشئ سنة 1857، وبعد ذلك انضمت إليها كلية العلوم، وكلية الآداب، وكلية الحقوق سنة 1879 على التوالي، وهذه الكليات، بالإضافة إلى معاهد أخرى، شكلت جامعة الجزائر، التي أعلن عن ميلادها في السنة المشار إليها سابقًا، حيث عرفت فيما بعد عدة إصلاحات، غداة الاستقلال سنة 1962 حيث أصبحت:

- من 1962 إلى 1971، الجامعة الوحيدة عبر التراب الوطني، و لها ملحقتان في وهران وقسنطينة.
- من 1971 إلى 1974، تم إصلاح التعليم العالي، و بداية عملية التعريب.
- في 25 أفريل 1974، تم إغلاق كلية العلوم التابعة لجامعة الجزائر.
- من 1974 إلى 1978، بدأت تتضح مهمة جامعة الجزائر. وتخصصت في مجال العلوم الإنسانية.
- من 1984 إلى 1998، تم فصل العلوم الطبية عن جامعة الجزائر.
- من 1998 إلى يومنا هذا، تم الشروع في تطبيق نظام الكليات، وإلحاق كلية الطب وكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر.

و بهذا أصبحت جامعة الجزائر تضم سبع كليات ومعهدين:

- كلية الحقوق.
- كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.
- كلية الطب.
- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.
- كلية العلوم السياسية والإعلام.
- كلية الآداب واللغات.
- كلية العلوم الإسلامية.
- معهد الآثار.
- معهد التربية البدنية و الرياضية.

تعرف جامعة الجزائر إقبالاً كبيرًا للطلبة، وهو في تزايد مستمر حيث سجلت الإحصائيات[4] أن المسجلين من سنة 1962 إلى غاية سنة 2002، كان 266 789 طالبًا، حيث تخرج منهم إلى غاية سنة 2002، 271 611 طالبًا وطالبةً. أما في هذه السنة الجارية فقط أي 2006-2007، فقد عرفت جامعة الجزائر تسجيل 745 99 طالب وطالبة.

2- المنهج والتقنية المستعملين:

وبما أن اختيار المنهج يتوقف على موضوع البحث وهدفه، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الكمي – للوصول إلى النتائج التي تُعِينُنا على تفسير الظاهرة، وكشف أسبابها ومسبباتها – كما وضعنا جداولا تحمل أرقامًا ونسبا مئوية، أي أن التحليل استند في الأساس إلى معلومات كمية، وهذا لا يعني أننا أهملنا المعطيات الكيفية ذات الدلالات السوسيولوجية، بل أدرجنا الحقائق النوعية لتعميق الطرح وإعطاء النسب المئوية الجزئية أبعادها الشمولية، وكل هذا لفهم تصوّرات الطلبة.

لقد استلزم موضوع بحثنا استعمال تقنية الاستمارة، لأنها تناسب وتلائم الموضوع المدروس، وأكثر من ذلك لأنها تعطي « بعدًا توسيعيًا أكبر للبحث، وتحقيقا إحصائيًا حتى نتمكن من تعميم المعلومات المتحصل عليها و كذا الفرضيات المبنية مسبقًا ».[5]

- **العينة:**

ومنه استلزم استخدام العينة الحصّية (الحصصية)، لأنها تضم خصائص المجتمع الطلابي، كما نهدف من خلالها إلى تمثيله تمثيلاً معتبرًا. فيكفي معرفة بنية المجتمع الأصلي من خلال بعض الأبعاد، التي تعتبر مهمة أكثر لكي « نبني عينة مماثلة لبنية المجتمع الأصلي، ولكي تكون العينة الحصية تمثيلية للمجتمع، يجب أن تشابه كثيرًا الأبعاد المختارة للبنيتين ».[6]

أما مجتمع البحث في هذه الدراسة فتمثل في مجموع طلبة التدرج، في كل من كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، والتي تضم قسم علم الإجتماع، قسم التاريخ، قسم الفلسفة، قسم علم المكتبات والتوثيق، وقسم علم النفس وعلوم التربية، وكلية العلوم السياسية والإعلام بقسميها : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقسم علوم الإعلام والاتصال. اخذنا نسبة5% من المجتمع الأصلي، الذي كان عدد مفرداته هو 104 20، وبالتالي أصبح حجم العينة الكلي هو 005 1 مفردة.

3- التكنولوجيا وتقنية الحاسوب:

إذا كانت التقنية عامة هي الاستخدام المفيد لمختلف مجالات المعرفة، فإن تقنية المعلومات (Technologie de l'information) : « هي البحث عن أفضل الوسائل لتسهيل الحصول على المعلومات و تبادلها وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة وفاعلية، إذ يشتمل مفهوم تقنية المعلومات على فكرة تطبيق التقنية في تناول المعلومات من حيث إنتاجها وحيازتها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها بالطرق الآلية ».[7]

قدمت التكنولوجيا الحديثة وسائل وأدوات لعبت دورًا كبيرًا في تطوير أساليب التعليم والتعلم في السنوات الأخيرة، كما أتاحت هذه الوسائل الفرصة لتحسين أساليب التعليم، والتي من شأنها أن توفر المناخ التربوي الفعال الذي يساعد على إثارة إهتمام الطلاب وتحفيزهم ومواجهة ما بينهم من فروق فردية بأسلوب فعال، وباستمرار الثورة التقنية في الاتساع والانتشار أنتجت الحاسوب الذي يمثل نقلة نوعية بل تحديا لكل ما سبقه من ابتكارات أو أدوات يمكن أن نستخدمها في حياتنا اليومية، ولم يكن علماء التربية بمنأى عن التطوّرات اليومية الجارية فقاموا بالبحث والتجريب للتعرف على القدرات التعليمية الموجودة في الحاسوب، وبعد تلك الجهود البحثية اتضح أن جهاز الحاسوب هو : موضوع للدراسة، أداة للتعليم، وسيلة للتعلم.

ومن هنا تأتي أهمية الحاسوب كعنصر أساسي في جميع التطبيقات أو الصناعات المتعلقة بالمعلومات، كما أن هذه الثورة المعلوماتية الضخمة ستغير كثيرًا من المفاهيم في مجالات الثقافة والعلوم والإقتصاد والترفيه وغيرها، والمحرك الأساسي لهذه الثورة المعلوماتية هي شبكة الأنترنت التي أصبحت ميدانا ثقافيا و تعليميا كبيرًا، وخلقت مجالاً جديدًا للنشر. والأنترنت هي « مجموعة من الشبكات المتصلة يبعضها البعض حول العالم لتبادل المعلومات فيما بينهم. أي هي المنظومة العالمية التي تربط مجموعة من الحاسوبات بشبكة واحدة، وهي إختصار لكلمة (Internet Work) حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية كشبكة عسكرية للأغراض الدفاعية، ولكن بعد إنضمام الجامعة الأمريكية وبعدها المؤسسات الأهلية والتجارية – في أمريكا وخارجها – جعلها شبكة عالمية تستخدم في شتى مجالات الحياة »[8].

4- الجامعات الافتراضية كوسيلة للتعليم والتعلم:

كما أصبحت المؤسسة التعليمية نظامًا مفتوحًا، وتحولت البيئة التعليمية الحالية المغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة، تعتمد على شبكة المعرفة ووسائل تكنولوجيا التعليم الحديث، والتواصل الفعال مع القطاعات المختلفة، ومصادر التعلم المتنوعة على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

تستخدم الجامعات المفتوحة وسائل التكنولوجيا الحديثة في التواصل مع طلبتها، ومن أبرزها، المواد السمعية كالبرامج الإذاعية والتسجيلات الصوتية، والهاتف، والحاسوب والنظام المتعدد الوسائط والأنترنت. ومن أبرز التوجهات الحديثة في هذا المجال هو ظهور الجامعات الافتراضية (أو الخيالية) (Université Virtuel) وذلك بفضل وسائل التكنولوجيا المتقدمة أهمها الإنترنت، ويمكن تعريف الجامعة الإفتراضية بأنها : «تلك الجامعة التي تخلّص طلابها من

حواجز الزمان والمكان، ويكون التواصل والتعلم فيها من خلال التقنيات التكنولوجية المختلفة والتي من أبرزها الإنترنت ».[9]

تعتبر هذه الجامعات بنى تعليمية عبر الأنترنت، والتي أصبحت مواقعه مجالاً للصراع الثقافي فَكُل تَوَجُه يريد نشر تعليم ومحتوى ثقافي يجذب أكبر عدد من سكان الكوكب « حتى الشبكات الدينية (شبكة الإنترنت الإسلامية، خضراء إلى الأبد، كنيسة المجتمع) ... (كذلك تُوجد) جامعات تمنح درجات علمية مثل جامعة العرب الإلكترونية التي أنشأت في أكتوبر 1998 وتوجد جامعات تتيح التعليم المجاني ».[10]

لكن مجتمع المعلومات* يتطلب أناس ذوي مهارات معينة، وتعليم عالي متخصص، مع عضوية متمثلة ببطاقة الإعتماد، والكمبيوتر الشخصي أو الكمبيوتر النقال والهاتف النقال والإنترنت وغيرها. تقع هذه الدائرة، على العموم، خارج أوساط الفقراء ومحدودي المستوى التعليمي (تعلم إبتدائي على سبيل المثال)، أو الكبار في السن لعدم معرفتهم بالتكنولوجيا الحديثة وعدم استيعابهم لها. ويضع هذا الأمر معظم الناس خارج مجتمع المعلومات ويخلق ترتيبا جديداً للمجتمع متميزًا بكميات المعلومات والمعارف وطرق الوصول إليها، والتقسيم الطبقي في هذا المجتمع ليس بين رأس المال والعمل، وإنما بين المهارات العالية الممارسة لتكنولوجيا المعلومات و أفراد المجتمع غير المؤهلين في قطاع إنتاجي معين.

5- الكتاب الورقي في مقابل النشر الالكتروني:

في عالم التغيرات السريعة والإبتكارات العلمية المتجددة وفي مجال المعرفة والإتصال، نجد أنفسنا أمام أنواع جديدة من الوسائل المعرفية التي تضع الكتاب في تحد واضح أمامها. وقد لعب النشر الإلكتروني دورًا في هذا التراجع، فهو « مصطلح يستخدم لوصف نص مشابه لكتاب في شكل رقمي ليعرض على شاشة الحاسب الآلي أو شبكة الأنترنت، ويمكن للأقراص المدمجة (CD-ROM) اختزان كميات هائلة من المعلومات والبيانات في شكل (نص وفي صورة رقمية ... ويعتبر الكتاب الإلكتروني مصدرًا من مصادر المعلومات الإلكترونية ».[11]

أصبح النشر الإلكتروني واقعًا ملموسًا في عالمنا اليوم، وتعتمد عدد كبير من دور النشر العالمية بشكل كبير على أساليب النشر الإلكتروني بكل ما يتطلبه من مهارات خاصة، وفي جميع الأحوال فإن هذا التحول من الصيغة الورقية إلى الصيغة الرقمية يتطلب تغيير الكثير من الذهنيات والممارسات لدى الأطراف المعنية، لأن هذا التحول يتطلب تحكمًا في التكنولوجيا الجديدة.

إن النشاط الذي يشهده مجال النشر الإلكتروني ما زال يحتل جزئية محدودة من الحجم الإجمالي لحركة النشر في العالم، سواء في المجلات والكتب والمراجع والصحافة، فالسنوات المقبلة ستشهد تطوراً متسارعا تكون إحدى ثماره المباشرة إتساع رقعة النشر الإلكتروني على حساب النشر الورقي.

لقد اختزلت الأنترنت سلسلة طويلة من الإجراءات البيروقراطية التي كانت سائدة في مؤسسات النشر بدء من استلام المواد وفحصها وتحديد المناسب للنشر وبعد التصفيف والتصحيح والتصميم والمونتاج. فالتصميم والمونتاج يتم على الكمبيوتر مباشرة، وحسب إمكانيات تتيحها العديد من البرامج والبرامج المساعدة للناشر الإلكتروني، ويتم لصق المواد المستلمة مباشرة في الصفحة والحيز المناسب، بحيث يتم نشر المادة في اليوم التالي. «لم تعد دور الصحافة و النشر بحاجة للكادر الضخم من كتاب وكاتبات على الكمبيوتر كما ساعدها ذلك في الإقتصاد بالمكان، وشيئا فشيئًا، قامت كثير من الصحف بإصدار نسخة إلكترونية، مع استمرارها في الإصدار الورقي لما يعود عليها من عوائد مادية ناهيك عن خدمة الدورة الإقتصادية في البلاد ».[12]

إن الطريقة السريعة والفعالة في البحث عن المعلومات هي التي سترجّح كفة النشر الإلكتروني في المستقبل، حيث يتوقع تراجع الكتاب التقليدي تدريجيا ليحل محله الكتاب الإلكتروني المنشور على شبكة الأنترنت. ولكن النشر الإلكتروني غير مناسب لكل كتاب، إذ لا يوجد من يذهب مباشرة من الطباعة إلى الطريقة الإلكترونية دون المعالجة بالطريقة الميكانيكية اليدوية، فلا أحد يريد أن يمر عبر 300 صفحة على شاشة الحاسوب.

لقد عرف النشر الإلكتروني تقدمًا بفضل التقنية و أضافت الأقراص المدمجة بعدًا جديداً، ما دعا أغلب المكتبات البحثية في الدول المتقدمة لأن تنال قدرًا جيداً من التجهيزات لتمكين جمهورها من متابعة الحركة العلمية، فالكثير من المكتبات العالمية، وفي ضوء ظهور الأنترنت، « أصبحت تشارك في عدة بنوك معلومات عامة و متخصصة، كما أنها شرعت في إنشاء شبكات محلية (LAN) تربط بين عدة محطات تشغيل في أماكن متقاربة، وأخرى واسعة (WAN) للربط بين بنوك المعلومات المتواجدة على مسافات متباعدة. وتُوفّر للمستفيدين إمكانات الإتصال المباشر وغير المباشر بدلاً من تكديس المجلدات والمعاناة في حفظها أو صيانتها ».[13]

إن النشر الإلكتروني هو موضوع جدل علمي الآن، وبخاصة فيما يتصل بعلاقته بالمكتبات أو بشكل أدق بما يسمى بالخدمات الفنية، ويبدو أن نمو و شيوع النشر

الإلكتروني قد أثار وحرّك بعض الشكوك حول مدى الحاجة إليه، وتأثيره على الخدمات الفنية ودورها في المستقبل.

ذلك لأن الكتاب الورقي يقدم معلومات دقيقة أكثر من التي تنشر على شبكة الأنترنت، وبالتالي فهو « يحدث رواجًا اقتصاديا لدى الناشرين ويجذب المزيد من الباحثين عن مصادر المعلومات الدقيقة. أما الأنترنت فهي شبكة متاحة أمام الجميع، ولكل شخص الحق أن ينشر عليها أفكاره وثقافته بصرف النظر عن قيمة هذه الأفكار أو مقدار المصداقية التي تتوفر فيها ».[14]

كما طرح النشر الإلكتروني مشكلة تقنية مهمّة من نوع آخر، وهي مشكلة الأرشفة، فالأرشفة حسب المفهوم القديم المُعتمِد على النشر الورقي، اعتمد على توافر مساحة فيزيائية للأرشيف الورقي للمجلات والمطبوعات المتعدّدة، يتم تنضيدها مع مرور الوقت لتبقى متوفّرة للباحث والكاتب والراغب في قراءة أيّ نص مهما قَدم تاريخ كتابته وصدوره، هذه المرجعية مهمة لأي قارئ وباحث، ومهمة أيضًا للكاتب الراغب في الحفاظ على تاريخية نصّه وحمايته من النسيان والزوال.

والسؤال المطروح هو : هل استطاع أو هل يستطيع النشر الإلكتروني الآن من الحفاظ على أرشيف لنصوصه بشكل يوفّر للثقافة استمراريتها الضرورية، « وتوفّر للقارئ والمثقف مرجعيّة لحركة هذه الثقافة عبر الزمن، وهل تستطيع المجلات الإلكترونية من أرشفة نُسخها القديمة بعد توقفها عن الصدور بصفة نهائية ».[15]

المشكلة الأخرى – المطروحة بكثرة – تواجه النشر الرقمي، تتمثل في مفهوم حقوق النشر والملكية الفكرية. إذ أصبح هذا المفهوم من أكثر المواضيع غموضًا وإبهامًا في حقبة النشر الإلكتروني، فقبل ظهور الأنترنت كان من الصعب فصل الملكية الفكرية للنص عن الوسط الذي يحتويه، حيث اتخذ سابقا كل من النص والفكرة شكل قطعة طباعية يحفظ حقوق نشرها من خلال ارتباطها الوثيق مع الوسط الذي يوفّر لها المساحة الإعلامية للظهور، كما كانت القوانين (المطبّقة) بهذا الخصوص واضحة نسبيًّا، لكن تغيّر الكثير منذ ذلك الوقت، حيث تستطيع أي فكرة الآن التعبير عن نفسها في وسائط متعددة ومختلفة في آن واحد.

6- عرض النتائج:

جدول رقم 1 : مدى تأثير نوع سكن الطلبة على امتلاك الكمبيوتر في البيت.

إمتلاك كمبيوتر في البيت / نوع السكن	يمتلك	لا يمتلك	دون إجابة	المجموع
فيلا	154 %50,99	147 %48,68	1 %0,33	302 %100
شقة	168 %45,41	201 %54,32	1 %0,27	370 %100
سكن تقليدي	59 %23,05	197 %76,95	0 %0,00	256 %100
آخر	15 %25,86	42 %72,41	1 %1,72	58 %100
دون إجابة	4 %21,05	15 %78,95	0 %0,00	19 %100
المجموع	400 %39,80	602 %59,90	3 %0,30	1005 %100

يتضح من خلال القراءة العامة لمعطيات هذا الجدول أن أغلبية الطلبة المستجوبين لا يملكون في بيوتهم جهاز كمبيوتر، وذلك بنسبة تقدر بـ : 59,90% وهذا مؤشر على أن الأسر الجزائرية لم تتعلم بعد استعمال جهاز الكمبيوتر في حياتها اليومية، مع العلم أن إمتلاك هذه الوسيلة في البلدان المتقدمة هو أمر عادي، لا تخلو بيوتهم تقريبًا من هذه الوسيلة الحيوية المنظّمة والمختصرة للوقت والمكان.

نفسر هذا المعطى بالنقطتين الآتيتين:

أولاً : يرجع هذا الأمر إلى غلاء هذا الجهاز، بالنسبة لمعظم الأسر الجزائرية.

ثانياً: إن هذا الجهاز، يستعمل عادة في مجالات العمل والدراسة، لذلك لم يدخل بعد كأداة يومية، ووسيلة مألوفة عند جميع الجزائريين.

كما يتبين من خلال نفس الجدول، وجود تفاوت في النسب، بالإنتقال من نوع سكن إلى آخر، فنسبة 50,99 % من الطلبة المبحوثين الذين يسكنون في "فيلا" يملكون كمبيوتر في البيت، في المقابل نجد أن الطلبة الذين يسكنون "شقة"، أو "سكن تقليدي" يملكون جهاز كمبيوتر بنسبة 45,41 % و23,05 % على التوالي.

إنطلاقًا من هذه المعطيات، يمكننا القول بأن نوع السكن يؤثر في إمتلاك الطلبة لجهاز كمبيوتر في بيوتهم.

امتلاك كمبيوتر في البيت / المستوى التعليمي للوالدين		يَملك	لا يَملك	دون إجابة	المجموع
أمي	الأب	20 %19,61	82 %80,39	0 %0,00	102 %100
	الأم	68 %27,76	176 %71,84	1 %0,41	245 %100
المجموع الجزئي		88 %25,36	258 %74,35	1 %0,29	347 %100
زاوية	الأب	48 %31,58	103 %67,76	1 %0,66	152 %100
	الأم	30 %28,85	74 %71,15	0 %0,00	104 %100

المجموع الجزئي		78 %30,47	177 %69,14	1 %0,39	256 %100
ابتدائي	الأب	48 %24,37	148 %75,13	1 %0,51	197 %100
	الأم	83 %34,87	154 %64,71	1 %0,42	238 %100
المجموع الجزئي		131 %30,11	302 %69,43	2 %0,46	435 %100
متوسط	الأب	87 %37,66	143 %61,90	1 %0,43	231 %100
	الأم	88 %42,72	117 %56,80	1 %0,49	206 %100
المجموع الجزئي		175 %40,05	260 %59,50	2 %0,46	437 %100
ثانوي	الأب	84 %51,85	78 %48,15	0 %0,00	162 %100
	الأم	88 %61,11	56 %38,89	0 %0,00	144 %100
المجموع الجزئي		172 %56,21	134 %43,79	0 %0,00	306 %100
عالي	الأب	110 %72,85	41 %27,15	0 %0,00	151 %100

	الأم	40 %74,07	14 %25,93	0 %0,00	54 %100
المجموع الجزئي		150 %73,17	55 %26,83	0 %0,00	205 %100
دون إجابة	الأب	3 %30,00	7 %70,00	0 %0,00	10 %100
	الأم	3 %21,43	11 %78,57	0 %0,00	14 %100
المجموع الجزئي		6 %25,00	18 %75,00	0 %0,00	24 %100
المجموع الكلي		800 %39,80	1204 %59,90	6 %0,30	2010 %100

ويمكن تفسير هذه المعطيات بما يلي:

أولاً : اتساع مجال و فضاء المنزل، يتيح للأسر فرصة التفكير في إقتناء جهاز كمبيوتر.

ثانياً : ارتباط إمتلاك جهاز كمبيوتر بالمستوى المادي، يجعل من المستحيل اقتناءه بسهولة من طرف جميع الأسر، وبهذا يصبح امتلاك جهاز كمبيوتر في البيت عملية اجتماعية، قد يتحدد من خلالها الانتماء الاجتماعي للفرد.

يتضح لنا في الأخير أن أغلبية الطلبة سيجدون صعوبة للتأقلم مع جهاز الكمبيوتر، الذي يعتبر مطلبا من مطالب العصر، ومبدأ من مبادئ الثقافة العالمة. في مجتمعاتنا الراهنة، فكيف يُعقل أن يحسن الطالب استخدام أداة الاعلام الآلي، وهو لم يتعوّد عليها، ولم يألف ممارستها والتعامل معها.

نريد من هذا الجدول معرفة تأثير جنس الطالب على تردد الطلبة على مقاهي الإنترنت حيث أن الجنس ليس مجرد مجموعة الخصائص البيولوجية والنفسية والذهنية التي تميز الذكر عن الأنثى، وإنما يمثل فئة اجتماعية، وعنصراً سوسيولوجيا من أهم العناصر التي تكشف نسق

الممارسات بين أفراد المجتمع من الجنسين، والمحدد اجتماعيا وثقافيا. فتصورات وتمثلات ودوافع الذكور نحو موضوع معين تختلف عن تلك الموجودة عند الإناث في بعض الجوانب، أو معظمها أو كلها، كما أن طرق الفعل والشعور، والتفكير تتباين حسب الجنسين، وهذا التباين وذلك الإختلاف هو نتيجة عملية معقدة ومستمرة من التنشئة التي تمارسها مؤسسات مختلفة. أشدها تأثيراً في هذا المجال، مؤسسة الأسرة من خلال ما تلقنه لأبنائها وبناتها من استعدادات منمطة حسب الجنس الذي يحدد الأدوار، الوظائف، والمكانات.

جدول رقم 2 : مدى تأثير المستوى التعليمي للوالدين في إمتلاك الطلبة كمبيوتر في البيت.

نهدف من خلال هذا الجدول إلى توضيح مدى تأثير المستوى التعليمي للأب والأم على امكانية إمتلاك كمبيوتر في البيت و بالتالي محاولة إبراز فعالية المستوى التعليمي من خلال استثمار أسر المبحوثين لرأسمالهم الثقافي وتجسيده في أشياء و أمور ملموسة.

إستناداً إلى معطيات هذا الجدول يتأكد لنا التأثير الفعّال الذي يمارسه المستوى التعليمي للأب وللأم كمتغير يحدد الجو الثقافي العام السائد في الأسرة. فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت إمكانية امتلاك أسر المبحوثين لكمبيوتر في البيت. ففي المستوى التعليمي العالي نجد نسبة 74,07% من الطلبة الذين أمهاتهم مستواهن التعليمي عالي يملكون كمبيوتر في البيت، مقابل نسبة 72,85% من الطلبة الذين آباؤهم ذوو مستوى تعليمي عالي. وتنخفض هذه النسبة تدريجيا، لتصل إلى 27,76% عند الطلبة الذين أمهاتهم أميات يملكون كمبيوتر في البيت، و19,61% من الطلبة الذين آباؤهم أميون يملكون كذلك.

فالطالب الذي يعيش في وسط يكون فيه أحد الوالدين أو كليهما ذوي مستويات تعليمية عالية وحسب بورديو فإنّ « الإمتيازات الثقافية المرتبطة بالمستوى الثقافي للوالدين تتميز بطابعها التراكمي »[16] يكون قد اكتسب استعدادات للتعليم الجامعي، من خلال استبطانه لدور والديه، إضافة إلى ذلك نوع التصور والخطاب الذي يمكن أن يهيكله ذوو المستوى العالي والممارسات التي تنجر عن هذا التصور داخل الأسرة، والتي تصب في إطار إنشاء بيئة غنية بالمواد الثقافية والعلمية داخل البيت، كوجود الكتب مثلا، أو بعض الوسائل التكنولوجية الحديثة، مثل الكمبيوتر.

لكن ما يثير الانتباه في معطيات هذا الجدول دائما، نسبة الطلبة الذين يملك آباؤهم مستوى تعليمي عالي ولا يملكون كمبيوتر في البيت، وهي نسبة تقدر بـ 27,15% مقابل 25,93% من الطلبة الذين أمهاتهم مستواهن التعليمي عالي. وكأنّ هؤلاء الآباء والأمهات

رغم مستواهم العالي غير مدركين لأهمية وجود كمبيوتر في البيت وكيفية التعامل مع البيانات، والمعلومات في شتى مجالات الحياة و كيفية تخزينها واسترجاعها، واستثمارها بشكل أمثل و أسرع. كما لا يدركون مدى مساهمة الكمبيوتر وشبكة الأنترنت في تحول المجتمعات المتقدمة، وأن ثقافة العصر الحديث تتميز أساسا بتوجه الطاقات الفكرية إلى سبل البحث العلمي والإبداع التقني، الذي يؤدي إلى تغير طرق التنظيم والتسيير، والتي تؤدي إلى تغير في الحاجات الاجتماعية للأفراد.

فامتلاك الكمبيوتر – مع الخدمات التي يوفرها – يُؤثر على تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه. فالإنسان الذي لا يسعى إلى مواكبة التطوّر العلمي والتكنولوجي، سرعان ما يجد نفسه عاجزًا عن الولوج في الاقتصاد الجديد والمساهمة فيه.

لكن ربما توجد عوائق موضوعية تحول دون تحقيق هذا الإمتلاك، الذي أصبح ضروريًا في عصر العولمة وانفجار التكنولوجيا فلا يعقل أن يكون الأب والأم متعلمين ولا يواكبان العصر وفي تنويع وتعويد أبناءهم على الفعل الثقافي.

جدول رقم 3 **: مدى تأثير إمتلاك كمبيوتر في البيت على تردد الطالب على مقاهي الأنترنت**.

التردد على مقاهي الأنترنت / إمتلاك كمبيوتر في البيت	يتردد	لا يتردد	دون إجابة	المجموع
يملك	271 %67,75	128 %32,00	1 %0,25	400 %100
لا يملك	296 %49,17	305 %50,66	1 %0,17	602 %100
دون إجابة	2 %66,67	1 %33,33	0 %0,00	3 %100
المجموع	569 %56,62	434 %43,18	2 %0,20	1005 %100

قبل تحليل معطيات هذا الجدول نشير إلى أن الهدف من إدراجه هنا ، هو تبيان مدى تأثير توفر كمبيوتر في منازل الطلبة على إرتيادهم مقاهي الأنترنت، إذ نعتقد بأن إمتلاك كمبيوتر في البيت، مؤشر دال على علاقة الطالب بالكمبيوتر، وإتقانه له، فلا يُعقل أن يتردد الطالب على مقاهي الأنترنت، دون أن تكون له دراية سابقة باستعمال الكمبيوتر.

ما يثير الإنتباه في معطيات هذا الجدول، هو أن أكبر نسبة من الطلبة الذين يترددون على مقهى الأنترنت هم الذين يملكون كمبيوتر في البيت 67,75%، وما يفسر هذا المعطى هو :

أولاً : أن امتلاك كمبيوتر في البيت، يعبر عن الحالة الميسورة لأسر هؤلاء الطلبة، من ثم فإن امكاناتهم المادية تسمح لهم بتوفير ثمن استعمال الأنترنت في مقاهي الأنترنت. ومن هنا نستنتج أن هذا الواقع يعبر عن تفاوت اجتماعي، يتحول بالضرورة إلى تفاوت ثقافي.

ثانياً : إن امتلاك كمبيوتر في البيت، يساعد على إكتساب الطلبة لإستعدادات تقربهم من هذا الفعل الثقافي.

ثالثاً : ما يريده الطلبة من هذا الجهاز هو الأنترنت في حد ذاتها وبالتالي فهذا مؤشر على عدم توفر هذه الشبكة في بيوت الطلبة ، على الرغم من وجود الكمبيوتر.

في مقابل النسبة السابقة نجد نسبة 49,17% والتي – تعتبر نسبة معتبرة – تمثل الطلبة الذين لا يملكون كمبيوتر في بيوتهم و لكنهم يترددون على "السيبر". نفسر هذا المعطى بأن هذا الجهاز لا يشترط أن يتوفر في البيت، كي يستطيع الطالب إستعماله. فهو في معظم الأحيان يقوم بتربص من أجل التحكم في جهاز الكمبيوتر. كما أن حاجة الطلبة للأنترنت ولولعهم بكل ما هو جديد ، جعلهم يبذلون جهداً من أجل التثقف.

الجدول رقم 4: تردد الطلبة على مقاهي الأنترنت

التردد على مقهى الأنترنت	التكرارات
يتردد	569 %56,62
لا يتردد	434 %43,18
دون إجابة	2 %0,20
المجموع	1005 %100

يبين لنا هذا الجدول أن نصف الطلبة المبحوثين تقريباً، يرتادون مقاهي الأنترنت وهذا بنسبة 56,62%. مع إدراك أهميتها و في نظرنا فإن الطالب بحاجة ماسة لشبكة الأنترنت أكثر من غيره من الفئات الأخرى و لما توفره من محتويات عديدة ومتنوعة والمقالات والتقارير والبحوث العلمية المختلفة، وغيرها من الإصدارات الجديدة في الميادين الإقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها من المعطيات التي تخدم الطلبة.

كذلك فنسبة 43,18% من الطلبة المبحوثين لا يترددون على "السيبر" أو مقهى الأنترنت، وهذا في الواقع يستثير فضولنا المعرفي و يدفعنا إلى طرح السؤال الآتي : لماذا يعزف هؤلاء الطلبة عن إرتياد مقاهي الأنترنت ؟

يمكن تفسير هذا المعطى بعدم تكافؤ الفرص بين الطلبة للتردد على "مقاهي الأنترنت" وذلك على الرغم من أن هذه المقاهي مفتوحة أربعة وعشرون ساعة على أربعة وعشرين ساعة "24/24" و"7/7" للجميع، ولكنها في الحقيقة مفتوحة أمام من يحسن ويتحكم جيداً في جهاز الكمبيوتر.

ويمكننا القول أن الطلبة الذين يرتادون مقهى الأنترنت هم الطلبة الذين إمّا :

أولاً : تعوّدوا على استخدام الكمبيوتر، وهم الذين يملكون جهاز كمبيوتر في البيت، وهذا ما مكنهم من تعلم إستخدام هذا الجهاز.

ثانياً : أو أنهم قاموا بتربص في استخدام جهاز الكمبيوتر.

وهذا ربما ما لم يسمح للطلبة الباقين بالتردد على مقاهي الأنترنت أي أن عدم تحكمهم الجيد في إستخدام جهاز الكمبيوتر، منعهم من استخدام الأنترنت، التي تتطلب التحكم في جهاز الكمبيوتر، وإتقان إستعماله.

كما يمكن تفسير عدم تردد الطلبة على مقاهي الأنترنت بالنسبة المذكورة سابقا أي 43,18% بما يلي :

أولاً : لم تتح لهؤلاء الطلبة فرصة تعلم إستخدام جهاز الكمبيوتر. سواء في بيوتهم أو في مدارسهم أو في جامعاتهم. و هذا ما أدى إلى عدم ترددهم على هذه المقاهي. ليس إختياراً منهم ولكن لعدم تمكنهم في هذا المجال. إذن فهو يُقصى بطريقة غير محسوسة منه.

ثانياً : ضعف المستوى المادي للطالب أدى إلى عدم تردده على مقاهي الأنترنت، على حد علمنا فهي غير مجانية فكل ساعة يقضيها المستخدم أمام جهاز الكمبيوتر في هذه المقاهي يدفع مقابلها حوالي 60 دج.

الجدول رقم 5 : مدى تأثير جنس الطلبة في التردد على مقاهي الأنترنت.

التردد على مقهى الأنترنت / الجنس	يتردد	لا يتردد	دون إجابة	المجموع
ذكر	227 %69,42	100 %30,58	0 %0,00	327 %100
أنثى	342 %50,44	334 %49,26	2 %0,29	678 %100
المجموع	569 %56,62	434 %43,18	2 %0,20	1005 %100

ما يثير انتباهنا من خلال معطيات هذا الجدول أن الذكور أكثر ترددًا على مقهى الأنترنت بنسبة 69,42% فيما تنخفض هذه النسبة إلى 50,44% بالنسبة إلى الإناث.

يمكن تفسير هذا المعطى بما يلي :

أولاً : إن مقهى الأنترنت هو مجال إجتماعي يلتقي فيه الذكور مع أصدقائهم للتسلية، سواءً للعلب بالألعاب أو لـ "التشات" (الدردشة عبر الأنترنت)، فهو مجال يعوض المقاهي العادية. فيما كان يلتقي هؤلاء مع أصدقائهم لتناول الشاي والمرطبات، ففي مقاهي الأنترنت يتناولون صورًا جنسية ومعلومات لا يمكن تناولها علنًا.

ثانياً : إن الخلفيات الإجتماعية للمجتمع الجزائري والإستعمال الخاطئ لشبكة الأنترنت أدى إلى النظر للفتاة المترددة على مقهى الأنترنت نظرة سيئة، كما أن أوقات فراغها غالبا ما تكون في الفترة المسائية، التي تحاول خلالها التردد على السيبر من أجل استعمال الأنترنت، وهو أمر غير متاح نسبيًا بالنسبة لها.

جدول رقم 6 : مدى تأثير القسم على إرتياد الطلبة لمقاهي الأنترنت.

إرتياد مقاهي الأنترنت / القسم	يرتاد	لا يرتاد	دون إجابة	المجموع
علم الإجتماع	47 %55,95	37 %44,05	0 %0,00	84 %100
علم النفس	84 %48,84	88 %51,16	0 %0,00	172 %100
فلسفة	27 %34,62	50 %64,10	1 %1,28	78 %100
تاريخ	55 %44,00	70 %56,00	0 %0,00	125 %100
علم المكتبات و التوثيق	37 %49,33	38 %50,67	0 %0,00	75 %100
علوم الإعلام و الإتصال	159 %61,87	97 %37,74	1 %0,39	257 %100
العلوم السياسية و العلاقات الدولية	160 %74,77	54 %25,23	0 %0,00	214 %100
المجموع	569 %56,62	434 %43,18	2 %0,20	1005 %100

يتبين من خلال هذا الجدول أن تأثير الفرع الذي ينتمي إليه الطلبة المبحوثين في ترددهم على مقهى الأنترنت، غير واضح حيث لم نسجل فروق معتبرة بالإنتقال من قسم إلى آخر.

وقد سجلنا أكبر نسبة للتردد على مقهى الأنترنت، عند طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وتقدر بـ : 74,77%. بإمكاننا تفسير هذه النسبة بأن طلبة هذا الفرع يدرسون التحولات السياسية والدولية، والتي تحثهم على الإطلاع بصورة مستمرة على الأحداث الدولية، التي توفرها شبكة الأنترنت.

في المقابل، تنخفض هذه النسبة عند طلبة الفروع الأخرى، حيث يأتي في المرتبة الثانية طلبة علوم الإعلام والإتصال، بنسبة تقدر بـ 61,87%، و في المرتبة الثالثة طلبة علم الإجتماع بنسبة 55,95%، ثم طلبة علم المكتبات والتوثيق بنسبة 49,33%، أما في المرتبة الخامسة فنجد طلبة علم النفس بنسبة 48,84% وفي المرتبة السادسة طلبة التاريخ بنسبة 44%، أما في المرتبة الأخيرة فنجد طلبة الفلسفة بأقل نسبة تقدر بـ 34,61%.

من هنا نفسر أن كل فرع من هذه الفروع يفرض على طلبته واجبات دراسية وأعمال بيداغوجية، متفاوتة في الحجم والنوع، ممّا يكسب الطلبة استعدادات مختلفة لهذه الممارسة.

فالفرع الجامعي ومن خلال نوع النظام التعليمي الذي يتبعه، و الأهمية التي يوليها لهذه الممارسة (إستعمال شبكة الأنترنت)، يساهم في توجيه ممارسات الطلبة، خاصة التردد على مقاهي الأنترنت. وبهذا كلما كان الفرع يتبع في نظام سيره خطة تشجيعية للإستعانة بشبكة الأنترنت في الدراسة، كما يظهر مثلا عند طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فإن الطلبة يكتسبون نوعًا من التعود على هذه الممارسة، التي تبدأ في الجامعة أولاً، وقد تتوسع إلى دائرة الممارسة خارج الجامعة، أي مقاهي الأنترنت و"ميدياتيك" إلخ.

ومن جهة أخرى إن لإنغلاق بعض الأقسام على نفسها، كقسم التاريخ و قسم الفلسفة إنعكاس سلبي على الطلبة، في تفكيرهم اليومي والدراسي.

7- تفسير النتائج:

تبين لدينا بأن ارتياد مقاهي الأنترنت ما زالت ظاهرة جديدة في مجتمعنا، فهي لا تختلف باختلاف المناطق الحضرية أو الريفية، فالمشكل يكمن في أن المجتمع الجزائري لم يستغل هذه المؤسسة، إن صح التعبير، استغلالاً أمثل. هذا ونحن دخلنا في الألفية الثالثة، كما أننا في عصر المعلوماتية والتكنولوجيا.

لكن نتنبأ بتصاعد هذه النسبة مستقبلاً، نظرًا لأهمية هذه الوسيلة (الأنترنت) علميًا وترفيهيًا، فأهمية هذه المقاهي (السيبر) تعتبر مساحة مزدوجة للتثقيف والترفيه، وحتى لعقد صداقات ومعارف جدد من جميع أنحاء العالم، كما أن المتتبع (المترصد) لهذه الظاهرة

(التردد على مقهى الأنترنت) منذ سنين، سيدرك بكل تأكيد، أن هذه الممارسة في ازدياد مستمر، خاصةً عند الشباب.

إن أغلبية الطلبة لا يملكون جهاز كمبيوتر في البيت، يفسير هذا المعطى بأنه على الرغم من الدخول الكبير لهذا الجهاز المهم إلى جميع المجتمعات، والمجتمع الجزائري خصوصاً إلاّ أن استعمال الكمبيوتر مرتبط بالمؤسسات الرسمية، مثل الجامعات وأماكن العمل.

كما يمكن تفسير هذا المعطى بأن الأسر عامة لا تخصص قسطًا من الدخل لشراء هذا الجهاز.

نفسر هذه المعطيات بالاعتبارات الآتية:

أولاً : هناك عوامل أخرى خفية هي التي تدفع الطالب لإرتياد مقاهي الأنترنت، غير المستوى التعليمي للوالدين، مع الإشارة أن مقاهي الأنترنت قد عرفت خلال السنتين القليلتين إقبالاً كبيرًا من طرف الشباب خاصة، والفئات الأخرى عامة. فما الذي يعيق اقبال الطلبة على مثل هذه المقاهي (السيبر).

ثانياً : ربما يرجع عدم إرتياد الطالب لمقاهي الأنترنت إلى عدم استغلاله الأمثل لوقت فراغه. كما قد يرجع إلى أن هذه الممارسة تحتاج إلى اتقان استعمال الكمبيوتر، من أجل البحث عن المعلومات وهي عملية تتطلب وقتا أطول، وبالتالي تحتاج إلى مالٍ أكثر للإبحار في عالم الأنترنت. ونظرًا لمحدودية ميزانية الطلبة، فإنهم يتحاشون التردد على مقاهي الأنترنت.

ثالثاً : لو قامت الجامعات بفتح مقاهي الأنترنت داخل جدرانها وبصفة مجانية لجميع الطلبة، مثلما تحوي المكتبات، ربما كانت النتيجة مخالفة للنتائج السابقة، وكما يرى بورديو، فإن ميولات وأذواق الأفراد في الإستهلاك الثقافي ما هي إلاّ نتاج ظروف مادية. نفسر هذا الإختلاف الطفيف بين هذه النسب باعتبار مفاده أن إمتلاك جهاز كمبيوتر يتجاوز تأثير الرأسمال الثقافي إلى الرأسمال الإقتصادي من خلال الدخل الذي يميز المهن (الفكرية والعلمية، والإطارات السامية).

وفي هذا الإطار يفسر "بورديو" الكيفية التي "يرث" بها الأبناء عن آبائهم مختلف الإستعدادات "Les Habitus" والممارسات والتصورات، وعلى الخصوص في المجال الثقافي والتربوي. ويشير كذلك إلى إمكانية التفاعل بين هذه الرساميل فالأب أو الأم الإطارات السامية يمارسون مهنة تقوم على أساس إستثمار واسع في الرأسمال المؤسس المتمثل في الألقاب الدراسية والشهادات العليا.

وهذا ما يجعل هذا النوع من المهن تتميز بعائدات مالية معتبرة، تدخل كعنصر هام في تشكيل الرأسمال الإقتصادي (إلى جانب الإرث والممتلكات الثقافية)، ثم أن إمتلاك هذين النوعين من الرساميل يخول لصاحبها مكانة اجتماعية مميزة بفضل ما يقيمه من علاقات إجتماعية نافذة ومستمرة، تشكل أساس الرأسمال الإجتماعي. إذن قد نفهم من خلال ما سبق، كيف يمكن للمهنة التي يمارسها الأب أو الأم أن تنتج نسقا من التصورات والممارسات، بفضل ما يميزها من ظروف موضوعية وأن تساهم في بلورة خطاب خصوصي حول مختلف المواضيع، كما أن إمكاناتهم المادية في إمتلاك الأشياء الثقافية مثل "الكمبيوتر" يؤثر على الإستعدادات الأولية المكتسبة ضمن الوسط الأسري.

الهوامش:

1-Slimane MEDHAR, L'Irak mémoire des arabes : Dossiers Algériens, Alger : Ed. LRPSO, 2005,15.

2-Carvajal (Christine), « la pratique de la lecture chez les étudiants »N°2-3 1996-1997, p. 29.

3 -عبد الرحمن بوزيدة، "قراءة ثقافية للأزمة"، مجلة الثقافة، العدد 2، مارس 1993، ص 40.

4 - نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتخطيط لجامعة الجزائر، إحصائيات 2006-2007، جامعة الجزائر، د.ت، ص 3.

5-Jean-Claude Combessie, La Méthode en sociologie, Paris : La Découverte, 2éme éd., 1999, p. 33. 4

6-François De Singly, L'enquête et ses méthodes ; Le questionnaire, Paris : Armand Colin, 2éme éd., 2005, p. 42.

7-زكريا عبد العزيز محمد، التلفزيون و القيم الإجتماعية للشباب و المراهقين، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، 2002، ص 22.

8-حورية المالكي، "تكنولوجيا الحاسوب والعملية التعليمية"، التربية، الدوحة، السنة 30، العدد 136، مايو 2001، ص 11.

9- خالد أحمد أبو قحوص، "بعض الإتجاهات العالمية للتعليم العالي في ظل العولمة"، التربية، البحرين، عدد 8، أفريل 2002، ص 36.

10 طلعت عبد الحميد، العولمة و مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي، القاهرة : دار فرحة، ط1، 2004، ص 62.

* - مجتمع الخدمات والإبتكار والبرمجة.

11- محمد صديق محمد حسن، عائشة جاسم الكواري، "النشر الإلكتروني في الميدان"، التربية، الدوحة، العدد 144، السنة 32، مارس 2003، ص 62.

12- وديع العبيدي، "مشكلة الكاتب العربي أكبر من مجرد النشر"، مجلة المهاجر، السنة 2، العدد 13، يناير 2006، ص13.

13- شيماء الجودر، "الطلبة يتحكمون بتقدمهم الأكاديمي ويشاركون برؤيتهم وتجاربهم في تنمية خبراتهم"، التربية، البحرين، العدد 13، ديسمبر 2004، ص 36.

14-محمد صديق محمد حسن، عائشة حاسم الكواري، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

15-أبو بكر خالد سعد الله، "المجلات الأكاديمية من الصيغة الورقية إلى الصيغة الرقمية"، التربية، الدوحة، عدد 144، سنة 32، مارس 2003، ص 288.

16-Bourdieu (Pierre), "La transmission de l'héritage culturel", dir : Garvajal (C), opcit, p. 34.